مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

إدراك السماع وأثره في علم العلل

د. شذى أحمد العبد الكريم

أستاذ مشارك بقسم التفسير والحديث - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

مجلس
النشر العلمي

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029-8908

العدد ١٣٨ - السنة ٣٨

ربيع الأول ١٤٤٦ هـ - سبتمبر ٢٠٢٤م

البحث الرابع

إدراك السماع وأثره في علم العلل

د. شذى أحمد العبد الكريم

أستاذ مشارك بقسم التفسير والحديث

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الكويت

للاستشهاد:

العبد الكريم، شذى أحمد. (٢٠٢٤). إدراك السماع وأثره في علم العلل. *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية*، ٣٩ (١٣٨)، ١٢٣-١٥٤.

To cite:

Al Abdel Karim, Sh. A. (2024). Observation of Hearing and its Impact on Hadith's Defects. *Journal of Sharia and Islamic Studies, 39*(138), 123-154.

Doi:

إدراك السماع وأثره في علم العلل

د. شذى أحمد العبد الكريم*

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/١٢ تاريخ الإجازة: ٢٠٢٤/١

ملخص البحث

فكرة البحث: التعرف على مسألة دقيقة من مسائل الاتصال والانقطاع، وهي: «إدراك السماع» من خلال تتبع أقوال وأحكام أئمة النقد في تعليل أسانيد الأحاديث بظاهرة «إدراك السماع»، **وتكمن أهمية البحث** في معرفة أهم القرائن التي وضعها العلماء لمعرفة من وصف بإدراك السماع وما لذلك من أثر في الحكم على اتصال السند وانقطاعه **ويهدف البحث** إلى بيان تيقظ الأئمة وشدة تحريهم في شرط الاتصال وبذلهم الجهود المضنية للكشف عنه، من خلال تمييز صيغ الأداء ودلالاتها، وطرقهم في كشف العلل الخفية **ومشكلة الدراسة** أن صيغ الأداء هي الوسيلة الأكثر استعمالا للكشف عن اتصال رواية ما أو انقطاعها، فما مسالك الأئمة في التمييز بين الإدراك وثبوت السماع، وما القرائن التي يعرف بها من أنه أدرك ولم يسمع؟ وهل إدراك السماع من الأسباب القادحة في الحديث، وما أثر وصف الراوي بأنه أدرك السماع على درجة حديثه؟ **وقد اقتضت طبيعة البحث** أن أسلك منهج الاستقراء لجمع القرائن التي فرق الأئمة فيها بين صيغ الإدراك وثبوت السماع، ثم أتبع ذلك بالمنهج التحليلي وذلك بتحليل النصوص التي جمعت بالاستقراء ودراستها وتوظيفها في الدراسة التطبيقية . **ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الباحثة** علة إدراك السماع من الأسباب القادحة في الحديث - بغض النظر عمن وقع منه- مخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف مانعة من العمل به، والبحث في علة (إدراك السماع) يحتاج لمعرفتها إلى أمور: المعاصرة وحصول اللقيا والسماع، وما سمع الراوي وما لم يسمع، والصيغة التي أدى بها حديثه ومقصده من استعمالها. **وخرج البحث بتوصيات منها:** جمع صيغ الأداء الدالة على (إدراك السماع) والنظر فيها مجتمعة ومعرفة مراتب رواتها.

الكلمات المفتاحية: إدراك، السماع، علل، الحديث.

(*) **شذى أحمد عبدالمحسن العبدالكريم:** تحمل شهادة الدكتوراه في الحديث النبوي وعلومه من جامعة القاهرة، دار العلوم، عام ٢٠٠٤، والماجستير في الحديث النبوي وعلومه من جامعة الكويت، عام ١٩٩٨، والليسانس في الحديث النبوي وعلومه من جامعة الكويت، عام ١٩٧٨، تعمل مدرساً مشاركاً في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسم التفسير والحديث منذ عام ٢٠٢٣م، لها ستة بحوث عالمية محكمة.

الاهتمامات البحثية: لوم الحديث، فقه السنة، السير والتراجم، والعلل والتخريج.

البريد الإلكتروني: shatha.alabdulkarim@ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

Observation of Hearing and its Impact on Ĥadīth's Defects

*Dr. Shatha Ahmed Al Abdel Karim**

Submitted Date: 12/2023 **Accepted Date: 1/2024**

Abstract

The study identifies an accurate issue of Ĥadīth's connection: observation of hearing, by following the sayings of the critics in explaining the chains of transmission. **The significance lies** in knowing the clues by scholars to identify who has been described as observing the hearing and the impact on his Ĥadīth. **It aims to** demonstrate Imams' alertness to the condition of connection by distinguishing the forms of performance, connotations, and methods for revealing defects. **The problem** is that the formulas of performance are the most widely used to detect the continuity or discontinuity of a narration. What are the Imams' used methods to distinguish between observation and confirmation of hearing? What are the clues that one has observed but not heard? Is the observation of hearing one of the factors that reprobate the Ĥadīth? **The study required the adoption** of the inductive approach to collect the clues the Imams used, following that by the analytical approach by analyzing and studying texts. **One of the most prominent findings** is that the cause of observing has two forms, and the scholars have clues to reveal: the impossibility of meeting between the two narrators and of mentioning the intermediaries between those whose meeting has never been proven. Moreover, the frequent cuttings in the narrator's transmission are one of the reasons for rejecting Ĥadīth, changing from soundness to weakness, and preventing its functioning. **The study recommends collecting** the performance formulas indicating the observation of hearing, considering them together, and knowing the ranks of their narrators.

Keywords: Observation, Hearing, Defects, Ĥadīth.

(*) Associate Professor -Department of Exegesis and Ĥadith, Faculty of Sharia and Islamic Studies -Kuwait University.
Email: shatha.alabdulkarim@ku.edu.kw

All Rights Reserved - Academic Publication Council - Kuwait University

المقدمة:

من يتأمل تاريخ النقد الحديثي يدرك صعوبة هذا الفن وعزة أهله لكونه يقوم على الفهم الثاقب والحفظ الواسع والمعرفة التامة بالرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا قليل من أهل هذا الشأن، ولما كان الأمر كما وصفت قام الـمحدثون في كل زمان ببذل الجهد لتنقية السنة من الكذب والخطأ. ومباحث الاتصال والانقطاع من أشد قضاياه غموضاً لا يعتمد البحث فيها على علم التاريخ كالولادة والوفاة والسن والبلد والرحلات فقط، بل يعتمد على مقارنة المرويات.

والنقد الحديثي علم له مصطلحاته ولغته، وفهم مصطلحات الأئمة وإدراك مرادهم مرتبة عالية تحتاج إلى عناء وصبر وإعمال ذهن، وتكمن صعوبة هذا الفن في تنوع الألفاظ، وعدم وجود الاصطلاح الدقيق والمتحد؛ إذ لكل حديث نظر خاص، وحكم خاص، وحيثياته الخاصة، فتجري عبارة الإمام بما يطابق حال الحديث على الخصوص؛ مما يجعل أخذها مأخذ القاعدة العامة غير مطابق للواقع[1]. وكلمات النقاد في الغالب مختصرة، وقد يحتاج النص إلى النظر في مصادر متعددة، والبحث في روايات أخرى عن الإمام لعل فيها ما يعين على فهم مراده، وربما بقي النص محتملاً، وكثير من مصطلحاتهم وألفاظهم لم تذكر في كتب المصطلح، ولم يوضح معناها.

وغير خاف أن ما تقدم يحتاج إلى مجاهدة للنفس وترويض لها، فجاء هذا البحث مشاركة لأهل الفن في فهم نصوصهم ومصطلحاتهم في مصطلح (إدراك السماع) الموهم بالاتصال، والتفريق بينه وبين (السماع الصريح)، وأثره في الرواة وخاصة من عرف بهذا النوع من الرواية، وهذا الأثر له علاقة بالتدليس، ولكن وقع في هذه العلاقة اختلاف بين العلماء لمعرفة الراجح من أقوالهم، ولا سبيل لذلك -كما قال العلائي- «إلا بالاتساع في الرواية، وجمع لطرق الحديث مع المعرفة التامة والإدراك الدقيق»[2]، لما كان هذا النوع من

(١) ابن تيمية، علم الحديث: ص: ٣٩، وللحافظ ابن رجب كلام شبيه بهذا، قال رحمه الله): «وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم في كل حديث نقد خاص، ليس عندهم لذلك ضابط يضبطه.) العلل، ٢/ ٥٨٢.

(٢) صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي، العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦)، ط٢، ص١٢٥.

علوم الحديث عميق المسلك ولم يتكلم فيه بالبيان إلا حذاق الأئمة الكبار كان عملي فيه بحسب الوسع، والضعف والجهل من طبيعة الإنسان.

ولقد سلكت فيه مسلك الاستقراء لصنيع الأئمة وتحليل ما استقرأت من ذلك، وقد جعلته في مقدمة وأربعة مباحث، المبحث الأول: ظاهرة إدراك السماع وصوره وأسبابه، والمبحث الثاني: علاقته بعلوم الحديث الأخرى (الإرسال، التدليس، الانقطاع)، والمبحث الثالث: طرائق العلماء في التحقق من سماع الراوي، والمبحث الرابع: نماذج لرواة رد العلماء حديثهم لعلة إدراك السماع، ثم الخاتمة وأهم النتائج.

فإن وفقت فمن الله وحده، وله الحمد كله، وإن كانت الأخرى فمن نفسي، وحسبي أني اجتهدت على قدر استطاعتي، وصل اللهم وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

مشكلة البحث:

١ - ما مراد الأئمة من وصف الراوي بـــ: أدرك السماع؟

٢ - وكيف ميز الأئمة النقاد بين الإدراك وثبوت السماع؟

٣ - وما القرائن المحتفة بالراوي التي يعرف بها أنه أدرك ولم يسمع؟

٤ - وما علاقة إدراك السماع بالأنواع الأخرى من علوم الحديث كالإرسال والتدليس والانقطاع؟

٥ - ما الصيغ التي استدل بها النقاد على إدراك السماع؟

٦ - وما أثر وصف الراوي بأنه أدرك السماع على درجة حديثه؟

أهداف البحث:

الأول: بيان مراد الأئمة من وصف الراوي بـــ: أدرك السماع ؟

الثاني: الوقوف على منهج المتقدمين والمتأخرين في إعلال الحديث بإدراك السماع ومشاركتهم في فهم نصوصهم ومصطلحاتهم في مسائل الاتصال والانقطاع.

الثالث: معرفة ضوابط الوصول إلى وصف الراوي بإدراك السماع، ومن ثم النظر في صيغ أدائه هل تقبل أم لا؟ وما سبب ذلك؟

الرابع: بيان العلاقة بين إدراك السماع والأنواع الأخرى من علوم الحديث كالإرسال والتدليس والانقطاع .

الخامس: بيان صيغ الأداء التي استدل بها النقاد على عدم سماع الراوي ممن روى عنه.

السادس: إدراك السماع من العلل القادحة في الحديث مخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف مانعة من العمل به.

الدراسات السابقة:

- تحقيق سماع الرواة في الأسانيد: دراسة تأصيلية، د. عبدالرحمن بن عبد الله الحازمي، وهو يبحث في تحقيق سماع الرواة في الأسانيد بين راويين يظن ثبوت السماع بينهما واتصال السند، والدراسة وإن تشابه مع بحثي إلا أنني أرجو أن يكون في هذه الدراسة ذكر علاقة إدراك السماع بأنواع أخرى من علوم الحديث (الانقطاع، التدليس،الإرسال)، وزيادة في طرق العلماء في الكشف عن علة إدراك السماع،مع نماذج من الرواة أعلَّ العلماء روايتهم .
- إعلال التصريح بالسماع في الأسانيد دراسة نظرية تطبيقية، د. مريم الأحيدب، وهي تبحث في علل التصريح بالسماع إلا أنها لم تذكر طرائق الأئمة في كشف العلة وهو ما حاولت دراسته في هذا البحث.
- علل التصريح بالسماع في روايات الثقات المدلسين، د. ياسر الشمال، تحدث فيه عن أساليب النقاد في كشف العلل وعن أسباب وقوع أوهام التصريح بالسماع وعلاقته بالانقطاع، والبحث وإن كان فيه تلاقي مع بحث د. الشمالي، إلا أن الإضافة تمثلت في تعريف قرينة (إدراك السماع) وعلاقتها بعلوم الحديث الأخرى كالإرسال والتدليس والانقطاع، مع زيادة عدد القرائن التي استدل بها العلماء على عدم سماع الراوي ممن سمع منه.
- نفي السماع عند البخاري دراسة نظرية تطبيقية في كتابه التاريخ الكبير، د. سعيد بواعنه، وهو خاص بكتاب التاريخ الكبير للبخاري وخصصه لعبارات «نفي السماع» وليس «إدراك السماع».

منهج الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة أن تقوم على منهج الاستقراء لنصوص الأئمة التي فرقوا فيها بين صيغ الإدراك وثبوت السماع،ثم أتبعت ذلك بالمنهج التحليلي وذلك بتحليل النصوص التي جمعت بالاستقراء ودراستها وتوظيفها في الدراسة التطبيقية .

خطة البحث:

- المقدمة
- المبحث الأول: علة إدراك السماع صوره وأسبابه.
- المبحث الثاني: علاقته بعلوم الحديث الأخرى (الإرسال، التدليس، الانقطاع).
- المبحث الثالث: طرائق العلماء في التحقق من سماع الراوي.
- المبحث الرابع: الدراسة التطبيقية (نماذج لرواة رد العلماء حديثهم لعلة إدراك السماع).

المبحث الأول: علة إدراك السماع صوره وأسبابه

«معرفة العلل هي شكل من أشكال بذل الجهد في معرفة حكم الحديث ودرجة صحته، وهي تخضع لرأي الناقد واجتهاده، وهي كذلك مرحله تأتي بعد الاجتهاد في مرتبة الراوي واتصال حلقات الإسناد وجمع المتابعات والشواهد، ثم الاجتهاد في إدراك العلة الدقيقة»[(١)]، وقد عد العلماء اتصال السند شرطا رئيسا في صحة الحديث، فحيث وجد الاتصال مع سائر شروط القبول في حديثٍ كان مقبولا، وإلا كان الحديث ضعيفا.

والمراد بالاتصال: تلقي الراوي الحديث من الشيخ الذي يليه.[(٢)] وسماع راو ممن روى عنه يلزم أن الراوي قد أدرك فترة زمنية من حياة شيخه تسمح له بالرواية عنه قبل وفاته، فمتى وجد أن الراوي ولد بعد وفاة شيخه أو ولد قبل وفاته بسنوات قليلة فيحكم على روايته بالانقطاع، وهذا ما يعبر عنه العلماء بقولهم: (لم يدرك فلانا) والغالب أن الراوي لم يعاصر شيخه أو عاصره فترة يسيرة من حياته.[(٣)] أو إدخال واسطة بينه وبين شيخة وهي علامات استدلَّ بها العلماء على عدم الإدراك.

فعلى هذا يمكن تعريف (إدراك السماع):رواية الراوي عن شيخه الذي لم يعاصره، أو عاصره فتره يسيرة من حياته،لكونه ولد بعد وفاة شيخه أو ولد قبل وفاته بسنوات يسيرة مستخدما ألفاظاً موهمة للسماع كالعنعنة. وله صورتان:

الصورة الأولى: رواية الراوي عمن لم يعاصره ولم يدركه إذا أوهمت روايته بالاتصال، فمن باب أولى أن لا يدرك من مات قبله.

الصورة الثانية: رواية الراوي عمن عاصره،لكنه لم يدرك بالسن بحيث يتحمل عنه، إمّا لأنه ولد بعد وفاة الشيخ أو ولد قبل وفاته بسنوات يسيرة، فيستبعد أن يكون الراوي قد أدرك من حياة من روى عنه قدراً كافيا للسماع منه. ويستدل بذلك على أن من هو أصغر منه لم يدركه من باب أولى.

---

(١) أنس محمد سارميني، منهج المحدثين في درء العلة، بحث منشور في مجلة جامعة مرمرة، ص: ٥

(٢) الفحل، د. ماهر ياسين، الجامع في العلل والفوائد، المملكة العربية السعودية: الرياض، الناشر دار ابن الجوزي، (١٤٣١هـ)،ط١،٢/٣٣٣.

(٣) إبراهيم بن عبد الله اللاحم، الاتصال والانقطاع، (المملكة العربية السعودية: الرياض، الناشر مكتبة الرشد، (٢٠١١)، ط٢، ص٧٤.

علما أنه يجب أن نسلِّم بإجماع العلماء على إدراك راو لآخر أو نفي ذلك وإن خالف كلامهم ما تقدم في الصورتين السابقتين، وذلك «كقول ابن أبي حاتم الرازي: (الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئا، لا لأنه لم يدركه، قد أدركه، وأدرك من هو أكبر منه، ولكن لا يثبت له السماع، كما أن حبيباً بن أبي ثابت لا يثبت له السماع من عروة بن الزبير، وهو قد سمع ممن هو أكبر منه، كما أن حبيباً بن أبي ثابت لا يثبت له السماع من عروة بن الزبير، وهو قد سمع ممن أكبر منه، غير أن أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة».[1]

ويعتمد العلماء في إدراك الانقطاع على التاريخ من خلال تحديد مواليد الرواة ووفياتهم وبلدانهم وأوقات طلبهم وارتحالهم، وإذا لم يعرف على وجه الدقة أو لم يتفق عليها أو فيها اختلاف واسع انصب بحثهم على الراجح من الأقوال ما أمكن.

فتحمل رواية الراوي على الاتصال إذا كان إمكانية اللقاء بينه وبين شيخه متاحة ومن عصر واحد وقد التقيا وتوجد أحاديث له أخرى قد صرح فيها بالسماع، وقد تحمل على الانقطاع إذا لم توجد قرائن أخرى تعين على أن الراوي أخذ عن شيخه.

والحكم على الراوي بالسماع من عدمه يلزم له أولا تحرير قرينة عدم الإدراك؛ فما معنى عدم الإدراك؟ وهل كل عدم إدراك يعد انقطاعا؟ وهل عنعنة الراوي أو إدخال واسطة بينه وبين شيخة علامة على عدم الإدراك؟ وما الأدلة التي استند إليها النقاد في نفي السماع عن الراوي إذا قال: حدثني فلان عن فلان مع عدم ورود تصريح له بالسماع؟ هل هو لتأكيد الانقطاع أو بقصد التريث في حال ورود تصريح؟

ولماذا استخدم النقاد دلائل إثبات السماع مع تصريح الراوي بالتحديث وثبوت الاتصال؟ هل القصد تأكيد هذا السماع؟ أو لتقريبه عند عدم ثبوت تصريح؟

ومعرفة الطريقة التي يميز بها إرادة الأول أو الثاني من خلال قرائن تحتف بالراوي سنذكرها في المبحث الثالث.

لكن بداية نتكلم عن القرينة نفسها، وهي: كيف أدى الراوي الحديث؟ وهو ما يعرف «بصيغ الأداء».

---

(١) المراسيل، ص ١٩٢ رقم (٧٠٣) وشرح علل الترمذي: ج١، ص٣٦٨

وصيغ الأداء: هي الألفاظ التي يذكرها الراوي عند تحديثه بالحديث قبل أن يذكر من تحمل منه أو -تحمل عنه- الحديث، أو بعد ذلك مشيرا إلى كيفية تحمله لذلك الحديث.[١] وتنقسم هذه الصيغ من حيث دلالتها على الاتصال أو عدمه، ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الصيغ الصريحة بالاتصال:

وهي الألفاظ التي تدل على السماع صراحة أو ظاهرا قريبا من الصريح بحيث يرتفع بها الإيهام ويزول بها الإشكال[٢]، مثل قول الراوي: حدثنا فلان، وأخبرنا فلان، وسمعت فلاناً يقول، أو رأيت فلاناً وقال كذا ونحو ذلك، من الألفاظ الصريحة في الاتصال، والتصريح بالسماع ليس دليلا كافياً على السماع، فقد تكون الصيغة دالة بظاهرها على الاتصال والإسناد منقطع، وذلك لأسباب:

الراوي الكذاب، وهذا ما يفعله كثير من الكذابين أن يدعي السماع ممن لم يلقه، ومن أجل هذه العلة قيد العلماء مواليد الرواة وتاريخ موتهم، وقد افتضح غير واحد من الرواة في مثل ذلك[٣] منهم أبو الوليد الطيالسي لما سئل عن عامر بن أبي عامر الخزاز فقال: «كتبت عنه حديث أيوب بن موسى عن أبيه عن جده...، فبينما نحن عنده يوما إذ قال: حدثنا عطاء بن أبي رباح -أو سمعت عطاء بن أبي رباح- وسئل عن كذا وكذا، فقلت: في سنة كذا؟ قال: في سنة أربع وعشرين، قلنا: فإن عطاء توفي في سنة بضع عشرة.»[٤]

- خطأ بعض الرواة في الإسناد فيستبدل صيغة أداء لا تفيد الاتصال بأخرى تفيده، كما قال يعقوب بن شيبة في هشام بن عروة: «هشام مع تثبته ربما جاء عنه بعض

(١) محمد خلف سلامة، لسان الـمحدثين، (مصدر الكتاب ملفات وورد نشرها المؤلف في ملتقى أهل الحديث، (٢٠٠٧) الموسوعة الشاملة، ج:٣، ص٣٦٩.

(٢) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (المدينة المنورة، نشر المكتبة العلمية، د. ت)، ص٣٦٢.

(٣) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمود الطحان، الرياض: نشر مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ)، ج:١، ص١٣١.

(٤) أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي قلعجي، (بيروت: نشر دار الكتب العلمية، (١٤٠٤هـ)، ط١، ج:٣، ص٣٠٨، والجامع لأخلاق الراوي، ج:١، ص١٣١.

الاختلاف، وذلك فيما حدث بالعراق خاصة ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش يسند الحديث أحيانا ويرسله أحيانا لا أنه يقلب إسناده».[١]

- أن يقول الراوي: (حدثنا فلان) أو (خطبنا فلان) أو (وجاءنا فلان) ويقصد قومه أو أهل بلده.[٢]
- الخطأ والتحريف في النسخ وهو كثير.

ويرجع اختلاف الأئمة في إثبات سماع الراوي من عدمه لــ أسباب منها:

- وقوف إمام ناقد على ما لم يقف عليه غيره.
- تصحيح الإمام لصريح التحديث وتوقف غيره فيه.
- بعض الأئمة يعد الحديث الواحد حديثين لاشتماله عليهما.
- أو يكون بعض الأئمة قصد بالحديث المرفوع وغيره ما هو موقوف أيضا.
- وقد يكون كلام الناقد في سماع الراوي في جملة أحاديثه، وليس على حديث بعينه.

ولهذا يجب التثبت في الروايات المنقولة عن الأئمة فيما سمعه الراوي من راو آخر قبل أن يعتمد إثبات السماع.[٣]

القسم الثاني: الصيغ الصريحة في الانقطاع:

جاءت النصوص في عدم سماع الراوي مجملة غير مفصلة، فينص إمام من الأئمة على عدد الأحاديث التي سمعها المدلس، فباقي رواياته عنه غير مسموعة، وربما صرح بذلك.

مثاله أحاديث أبي إسحاق السبيعي عن الحارث بن عبد الله، قال أبو داود: «أبو إسحاق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها».[٤] وأحاديث قتادة عن أبي العالية

(١) زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم، (الأردن: نشر مكتبة المنار، ١٤٠٧)، ط١، ج:٢، ص٧٦٩.

(٢) الاتصال والانقطاع، ص١٥.

(٣) ابن رجب،شرح علل الترمذي، ج ١، ص٢٠١

(٤) سنن أبو داوود-كتاب الصلاة-باب النهي عن التلقين، ج:١، ص٢٣٩، ح:٩٠٨.

قال شعبة: إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث: حديث يونس بن متَّى، وحديث ابن عمر في الصلاة، وحديث القضاة ثلاثة، وحديث ابن عباس «حدثني رجال مرضيون منهم عمر وأرضاهم عندي عمر.»[١]

وأحيانًا يكون النص على حديث بعينه لم يسمعه المدلس، منها ما ذكره شعبه أن الحكم بن عتيبة لم يسمع من مقسم مولى ابن عباس حديث احتجامه وهو صائم «[٢]"، قال سفيان الثوري لم يسمع الأعمش حديث إبراهيم في الضحك"[٣].

وربما وقع التدليس في كلمة واحدة في متن الحديث أو إسناده، منها ما ذكره الإمام أحمد أن شيخه هشيم لم يسمع «فانحرف» في حديثه الذي يسوقه عن يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه: أن النبي ﷺ صلى بهم الغداة فانحرف.»[٤]

ولهذا الوقوف على نص من المدلس نفسه أو لأحد أئمة النقد في السماع أو عدمه مخرج للحديث عن موضوع التدليس وإثبات أصل السماع من عدمه أو سماع حديث بعينه أو نفيه.

القسم الثالث: الصيغ المحتملة للاتصال والانقطاع:

وهي الألفاظ التي ينسب الراوي فيها القول إلى شيخه أو غيره ممن يروي عنهم بدون أن تدل دلالة واضحة على السماع، بل يكون اللفظ المعبر به يحتمل للسماع ويحتمل عدمه منها[٥]:

قول الراوي: (حدثني فلان عن فلان).

و(قال) و(ذكر) و(حكى) و(حدث)، والأنأنة، وهي قول الراوي: (إن فلانا قال أو ذكر كذا).

---

(١) سنن أبو داوود-كتاب الطهارة-باب الوضوء من النوم، ج:١، ص٥٢، ح: ٢٠٢.

(٢) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، تحقيق: وصي الله عباس، (الهند، نشر الدار السلفية، ١٤٠٨هـ)، ط١، ج:٣، ص٩٣.

(٣) المرجع السابق، ج:٢، ص٦٧.

(٤) المرجع السابق، ٢/٢٦٨، ومسند أحمد، ج:٤، ص١٦١.

(٥) الأمير محمد بن إسماعيل الحسني الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (مصر: مكتبة الخانجي، ١٣٦٦ه)، ج:١، ص٣٣٧.

وهي ما عبر عنه المزي في مقدمة كتابه تهذيب الكمال «وما كان بصيغة التمريض فربما في إسناده إلى قائله ذلك نظر.»[١]

وأما صيغة (عن) فمحتملة للسماع وعدمه، إذ قد تكون هي أصل الرواية فهي في نفسها محتملة للسماع وعدمه، وقد تكون بدلاً عن صيغ الأداء[٢] فقد تكون:

- من تعبير الراوي نفسه، فيقول الراوي ابتداء: عن فلان أو أبي فلان ويسوق الإسناد.
- تصرف من التلميذ أو ممن دونه، وهذا هو الأغلب، فيكون الراوي في الأصل لم يذكر صيغه فيبدأ باسم شيخه مباشرة، أو يكون الشيخ بين تلاميذه فيذكر المتن وهم يذكرون الإسناد. قال أبو داود سمعت أحمد سئل عن الـمحدث يذكر الحديث فيقال: من دون فلان؟ فيقال: فلان-هو جائز؟ قال: نعم، قلت: يؤلفه -أعني الذي يسمع هكذا-؟ قال: يؤلفه، وهل كان شريك يحدث إلا هكذا؟ كان يذكر الحديث فيقول: من ذكره؟ فيقول: فلان، فيقال: عمن؟ فيقول: فلان.»[٣]
- تخفيف على رواة الحديث وكتبته كما قال الخطيب: «إنما استجاز كتبة الحديث الاقتصار على العنعنة لكثرة تكرارها ولحاجتهم إلى كتب الأحاديث المجملة بإسناد واحد، فتكرار القول من الـمحدث حدثنا فلان، عن سماعه من فلان -يشق ويصعب، لأنه لو قال: أحدثكم من سماعي من فلان وروى فلان من سماعه من فلان حتى يأتي على أسماء جميع مسندي الخبر إلى أن يرفع إلى رسول الله -ﷺ-، وفي كل حديث يرد مثل ذلك الإسناد -لطال وأضجر، وربما كثر رجال الإسناد حتى يبلغوا عشرة وزيادة على ذلك، وفيه إضرار بكتبة الحديث وخاصة المقلين منهم والحاملين لحديثهم

(١) المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال وبهامشه نيل الوطر من تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ومستدرك عليه الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، تحقيق: الشيخ أحمد على عبيد د. حسن أحمد آغا، (بيروت: إشراف: هيئة البحوث والدراسات في دار الفكر، ١٩٩٤)، ج:١، ص٢٩.

(٢) الاتصال والانقطاع، ص١٧.

(٣) الكفاية، ص٢١٢.

في الأسفار، ويذهب بذكر ما مثلناه مدة من الزمان فساغ لهم من أجل هذه الضرورة استعمال: عن فلان.»[١]

وهذه الصيغ الموهمة للسماع لا تثبت للراوي سماعا من شيخه، وشدد بعض الأئمة فيها فرأوا أنها لا تقبل حتى يقول حدثني فلان أو سمعت، قال ابن الصلاح: الإسناد المعنعن عده بعض الناس من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره.»[٢]

(١) المرجع السابق، ص٣٩٠.

(٢) أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، (دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (١٩٨١)، ط١، ص١٥٢.

المبحث الثاني: إدراك السماع وعلاقته مع علوم الحديث الأخرى (الانقطاع، التدليس، الإرسال)

عَنِيَ علماء الحديث عناية فائقة بدراسة صور الانقطاع المختلفة وخصوا كل نوع بمصطلح خاص يميزه وقسموا الانقطاع إلى ظاهر وخفي. وتضافرت نصوص الأئمة في اشتراط الاتصال، قال الشافعي: «إذا اتصل الحديث عن رسول الله وصح الإسناد به فهو سنة، وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع سعيد بن المسيب».[١]

وقال شعبة: «كل حديث ليس فيه حدثنا وحدثنا فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس له خطام».[٢]

وقيل لأحمد بن حنبل: حديث رسول الله مرسل برجال ثبت أحب إليك أو حديث عن الصحابة أو عن التابعين متصل برجال ثبت؟ قال أحمد: عن الصحابة أعجب إلي».[٣]

ولما كان الاتصال والانقطاع من مظان العلل، وظاهرة إدراك السماع من المسائل الدقيقة والمتداخلة مع غيرها من علوم الحديث لأنها تدور حول إثبات أصل السماع من عدمه ومن لم يتفطن لذلك وقع في التناقض، وبذل أئمة الحديث جهدا كبيرا في البحث عن صحة سماع الرواة من عدمه فدرسوا أقوال الرواة، وبينوا رواياتهم المتصلة وميزوها عن المرسلة، ولأن أعلى درجات الصحة ثبوت اللقاء وتحقق السماع، فتشوا عن موضع السماع في الأسانيد فبينوا أن فلانا سمع من فلان، وفلانا لم يسمع من فلان، وفلانا رأى فلانا ولم يسمع منه، أو رآه ولم يجالسه[٤]، إلى غير ذلك. وكلامهم على الأحاديث التزموا هذا الشرط،

(١) أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، ابن أبي حاتم الرازي، المراسيل، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، (بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٣٩٧)، ط١، ص٦.

(٢) ابن حبان، المجروحين من المحدثين، تحقيق: حمدين السلفي، (المملكة العربية السعودية: دار الصميعي، ٢٠٠٠)، ط١، ج:١، ص٣١.

(٣) الكفاية، ص٣٩٢-٣٩٣.

(٤) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني، تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، والأستاذ محمد أحمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ)، ط١، ص٢٥.

فضعَّفوا أحاديث كثيرة بالانقطاع. والناظر لكلام أئمة النقد على مراتب أحاديث البلاد الإسلامية يرى تأثير الاتصال والانقطاع في هذه المراتب.[١]

والانقطاع أول أنواع علل الإسناد وهو وقوع سقط في الإسناد[٢]، ويحصل السقط بحذف راو أو أكثر، والساقط غير مذكور لا معينا ولا مبهما ومنه الإسناد الذي ذكر فيه بعض رواته بلفظ مبهم.[٣] وقد يكون ظاهرا يحصل الاشتراك بمعرفته، ويكون خفيا لا يطلع عليه إلا جهابذة الفن العارفون بطرق الحديث وعلل الأسانيد، ويعرف الانقطاع بأمور، منها:

- **إخبار الراوي عن نفسه:** عدم السماع ممن فوقه أو ذلك الحديث، كأحاديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، قال الترمذي[٤] إن عمرو بن مرة سأل أبا عبيدة بن عبد الله: هل تذكر من عبد الله شيئا؟ قال: لا.
- **تنصيص من روى عنه من الثقات:** كقول عبد الملك بن ميسرة: «الضحاك لم يسمع من ابن عباس».[٥]
- **ينص على ذلك إمام:** عدم إدراك اللقاء أو السماع. ومنها رواية سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قال أبو حاتم: «سمعت أبي وسئل: هل يصح لسعيد بن المسيب سماع من عمر؟ قال: لا، إلا رؤيته على المنبر ينعي النعمان بن مقرن».[٦]
- **معرفة التاريخ: موت المروي عنه ومولد الراوي. قال حفص بن غياث:** «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين» قال الخطيب البغدادي: (يعني احسبوا سنه وسن

(١) الجامع لأخلاق الراوي، ٢/٢٨٦-٢٨٨.

(٢) نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، (دمشق: دار الفكر، ١٤٠١هـ)، ط٣، ص٣٦٦.

(٣) مقدمة ابن الصلاح، ص٢٧.

(٤) جامع الترمذي-أبواب الطهارة-باب ما جاء في الاستنجاء بالحجرين، ج:١، ص٢٣، ح:١٧.

(٥) عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، (بيروت-لبنان: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣)، ط١، ج:٢، ص٩١٤.

(٦) المراسيل، رقم١١٢، ص٦٤-٦٥ وبعض العلماء يرى أن له سماعاً يسيراً، ومنهم الإمام أحمد، الجرح والتعديل، ج:٤، ص٦١ رقم ٢٦٢.

من كتب عنه)[١] ومنها رواية عبد الله بن زيد أبي قلابة الجرمي عن حذيفة كما ذكر الذهبي في ترجمته أنه كان يحدث عمن لحقهم وعمن لم يلحقهم[٢].

- **وجود القرينة التي تدل على السماع بواسطة كقول الراوي مع من لم يدركه:** حدثت عن فلان أو أخبرت عن فلان أو «حدث عنه فلان» أو «كان فلان يروي عنه» ومرادهم بواسطة.[٣]

- **اختلاف مكان الراويين، ولا** رحلة لأحدهما لبلد الآخر حال وجوده فيه، بما يكون قرينة على عدم التلاقي. ومن ذلك قول ابن أبي حاتم: «قلت لأبي: أبو وائل سمع من أبي الدرداء؟ قال أدركه ولا يحكي سماع شيء، أبو الدرداء كان بالشام وأبو وائل بالكوفة»[٤].

والعلة الثانية من علل الإسناد هي التدليس:

والتدليس «رواية الراوي عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمعه منه، بصيغة تحتمل السماع وعدمه كـ: «عن» و «قال» فإن روى الراوي عمن عاصره ولم يلقه، أو لقيه ولم يسمع منه، فإنه يكون: مرسلا خفيا».[٥]

وكان من المحدثين من أطلق المرسل على المنقطع كالخطيب وغيره، ولكن أكثر المحدثين على التغاير بين المنقطع والمرسل وتخصيص كل مصطلح بنوع خاص من السقط.[٦]

---

(١) الكفاية، ص١١٩-١٢٠، و أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، (المطبعة المصرية ومكتبتها) ج:١، ص٢٦.

(٢) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ويليه ذيل ميزان الاعتدال للحافظ العراقي، دراسة وتحقيق الشيخ على محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٤١٦هـ/١٩٩٥م)، ط١، ج:٤، ص١٠٣-١٠٤، ت٣٥٣٠.

(٣) الجرح والتعديل، ص٢٨٠-٢٨١

(٤) المراسيل، ص٨٨.

(٥) التمهيد، ج١، ص١٥ونحوه كذلك (١/ ٢٧، ٢٨). وقوله: «لا اختلاف بينهم في ذلك »، ظاهره: في حصر التدليس في هذا المعنى، وليس كذلك، بل ذكر الخطيب أنه أدرج فيه المرسل الخفي(الكفاية:٥٩)

(٦) الحديث المرسل بين القبول والرد، ص:٢٠٢

وفي ضوء تعريف المرسل باعتباره مطلقاً انقطاع فإذا أرسل الراوي عن شخص وروى عنه (ما لم يسمعه منه) فلا يخلو حاله من ثلاث:

١ - لم يدرك الراوي زمان من روى عنه. ومنه ما رواه ابن حبان عن شعبة في رواية الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس ﷺ قال: ما رآه قط.[١]

٢ - أدرك الراوي زمان من روى عنه وعاصره، لكنه لم يسمع منه. ومنه قول ابن أبي حاتم في المراسيل عن أبيه: «قد أدرك أبو قلابة النعمان بن بشير، ولا أعلم سمع منه.»[٢]

٣ - أن يكون لقيه وسمع منه، لكن هذا الحديث بعينه لم يسمعه منه أو تلك الأحاديث بعينها لم يسمعها منه. ومنه ما جاء عن يحيى بن معين: «الأعمش سمع من مجاهد، وكل شيء يروي عنه لم يسمع، إنما مرسلة مدلسة.»[٣]

فالأول لا يدخل في التدليس لأن الانقطاع فيها ظاهر لا لبس فيه، كما نص على ذلك جمهور العلماء[٤]، والنوع الثالث داخل في التدليس وموجود بكثرة في استعمال أئمة النقد.[٥]

والنوع الثاني مختلف فيه، فأدخله ابن الصلاح في التدليس، وذكر العراقي أن غير واحد من الحفاظ كالبزار وابن القطان أخرجوه من التدليس، وخصوه بالنوع الثالث فقط.[٦]

---

(١) المجروحين، ج:١، ص٧٨.

(٢) المراسيل، رقم:٣٩٥.

(٣) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ورواية الدقاقرقم: ٥٩، وقال محقّق الكتاب أحمد نور سيف في الحاشية: «ولعل العبارة هكذا: وكل شيء يروى عنه لم يسمعه إلا ما قال سمعت، ونقل الدوري عنه: إنما سمع الأعمش من مجاهد أربعة أحاديث أو خمسة» الحاشية، (٤٦) والتاريخ لابن معين برواية الدوري (١٥٧٠).

(٤) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق جماعة من المحققين، (المغرب، نشر وزارة الأوقاف)، ج:١، ص١٥

(٥) العلل ومعرفة الرجال، ١/٢٦٦، ٣١٠، ٢/٥٩٥، ٣/٩، ٢٢٩، ٢٤٢، فهو قسم من التدليس لا قسيم له.

(٦) التقييد والإيضاح، ص: ٩٦ واختار ابن حجر تسميته الإرسال الخفي (تعريف أهل التقديس: ص٢٥ وربما سماه تدليسا، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، ابن حجر العسقلاني، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، (ط. ١)، تحقيق: زهير الناصر وآخرين، (المدينة المنورة: نشر مركز خدمة السنة بالجامعة الإسلامية، ١٤١٥)، ج:١٤، ص١٨١.

وموضوع دراستنا حول إعلال رواية المدلس إذا لم يصرح بالتحديث -إذا روى عن شخص (سمع منه شيئا لم يسمعه منه)، أما إذا دلس عمن (لم يسمع منه)، وكان ذلك الغالب على حديثه لم تقبل رواياته؛ لأنه لم يسمع منه أصلا.

وعلى هذا فالأئمة يطلقون التدليس على نوعين:

- عمن عاصره ولم يسمع منه.
- عمن عاصره وسمع منه ما لم يسمع منه لكن الحافظ ابن حجر لم يرتض هذا، وفرق بين النوعين، باعتبار أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاءه إياه، وأما إذا عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو: المُرسل الخفي.[1]

وسواء اعتبر في المعاصرة فقط ولو بغير لقي أم مع اللقي والمعاصرة، فإن تحقق أحد هذه الأمور يجعل سماع الحديث أمرا محتملا فيغتر من يسمع الحديث ويرى الإسناد ثقات، وقد عاصر كل منهم من فوقه فيحكم بصحته[2]، ويخفى عليه الانقطاع.

والإيهام من عدمه هو الفارق بين النوعين، وبه يمكن توجيه أقوال وإطلاقات بعض الأئمة على من صورة روايته صورة المرسل الخفي أنها تدليس وأنهم علموا من حاله أنه قاصد للإيهام ومتعمد له.

فالأول: اشترطوا له التصريح بالتحديث ليحكم له بالسماع لأن السماع لم يثبت أصلا، وقوله: (ولم يسمع منه) يعد تدليسا، ثم بعد ذلك يفرق بينهما أن عنعنة غير المدلس مقبولة، وأما المدلس فيتوقف فيها.

والثاني؛ حكموا على روايته بالتدليس وأنه مدلس؛ لأن انقطاع ذلك فيه خفاء، وفعل المدلس لذلك فيه ستر لعيب الرواية أو لحقيقتها؛ ومن لا فمرسل.[3]

---

(١) نزهة النظر: ١٠٥

(٢) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ط٢، ص١٧٧.

(٣) البخاري، عبد الله بن محمد، مرويات أبي عبيدة بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه جمعا ودراسة وتخريجا وتعليقا، رسالة ماجستير، (مكة المكرمة: المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، (١٤٢٠)، ص٧٥.

وترجيح بعض المتأخرين من الـمحدثين التفريق بين التدليس والإرسال الخفي لا يلغي استخدام الأئمة[١] المتقدمين بحال، فهم يطلقون التدليس على النوعين كما سبق بيانه، والانتباه لاختلاف الاصطلاح مهم جدا في مثل هذه المسائل.[٢]

(١) وهؤلاء الأئمة: أحمد وابن معين والبخاري وأبو داود وعباس العنبري وخلف بن سالم والعجلي وأبو زرعة والفسوي، يثبتون أن رواية المعاصر عمن لم يسمع منه تدليس.

(٢) الاتصال والانقطاع، ص١٩٠-١٩١، وانظر أيضًا: ص٣٢، الشريف حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري، (المملكة العربية السعودية: الرياض، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ط١، ص: ٥٣.

المبحث الثالث: طرائق العلماء في التحقق من سماع الراوي

طرق معرفة علة (إدراك السماع) والكشف عنها مبنية على معرفة أسباب وقوعها وتصور تلك الأسباب، وهو ما قد بيناه في المبحثين السابقين، وللعلماء طرائق عدة للتحقق من سماع الراوي من عدمه:

- **الطريقة الأولى**[١]: ترجمة الراويين، وذلك بالرجوع إلى كتب التراجم والتي اعتنت بتحديد الرواة وآبائهم وكناهم وألقابهم وأنسابهم وضبطوا تواريخ مواليد الرواة ووفاتهم وسماعاتهم، ومن أشهرها تهذيب الكمال للحافظ المزي وإكماله للحافظ مغلطاي، والاستناد إلى هذين الكتابين ليس كافيا للحكم بسماع الراوي من عدمه ما لم ينص المزي على ذلك، لهذا يعقب ذكر بعضهم بقوله: (لم يدركه)، وعنى به أنه لم يعاصره أو عاصره في جزء يسير من حياته، أو (مرسلا) أو (يقال: مرسل).

وذكر الراوي أن له رواية عن فلان لا يثبت له سماعا، وهذا ما يعبر الأئمة عنه بقولهم: (روى عن فلان، وروى عنه فلان) أو روايته عنه بواسطة كقولهم: (حدث عنه فلان أو لم يرو عن فلان)،[٢] كما يعبرون عن عدم اللقي بعدم السماع[٣]. وهذا ما يجب التنبه له؛ أن وجود اسم الراوي في كتب التراجم -ليس دليلا على الاتصال وإنما قرينة على الاتصال فقط.

- **الطريقة الثانية**[٤]: نص الراوي نفسه بأن يقول: (حدثت عن فلان) أو (بلغني) أو (لم أسمع منه)، إذ لو كان له سماع صريح ما قال: حدثت عنه.
- **الطريقة الثالثة**[٥]: تنصيص الناقد العارف بناء على الاستقراء والنظر على عدم

(١) جامع التحصيل،ص:٢٥، علم طبقات المحدثين أهميته، وفوائده، لأسعد قيم،ص:٨٤ ومابعدها

(٢) الاتصال والانقطاع، ص٥٤.

(٣) توجد شواهد لذلك في: العلل لابن المديني، ص ٦٧، ٦٨.

(٤) الكفاية، ص:٧٤، الغرر المجموعة، للحافظ رشيد الدين العطار، ص:١٣٠

(٥) كقول ابن أبي حاتم: قيل لأبي زرعة: أسد بن وداعة عن أبي هريرة، متصل ؟ قال: ما أرى، قد رأى أبا أمامة وغيره». (المراسيل ص (١٦) . فقد استدل أبو زرعة بتأخر طبقة شيوخ أسد على إرسال روايته عن أبي هريرة؛ أبو أمامة من الطبقة الخامسة من الصحابة، وأبو هريرة من الثالثة . ثم أبو هريرة مدني وأسد حمصي، فهذا أبعد له !

الإدراك أو اللقاء أو السماع، والتي يعبر عنها بقولهم: (لم يدرك فلانا)، فإن قالوا ذلك فالغالب يكون الراوي روى عمن عاصره ولم يلقه أو لم يعاصره أصلا.

وعدم المعاصرة لا يمكن التحقق منه لكون تاريخ الولادة والوفاة غير متفق عليها، بل اختلف فيها أو لم تذكر على وجه التحديد ولادة الراوي أو وفاة من روى عنه، وأحيانًا قد تكون الطبقة محتملة كطبقة التابعين مع طبقة الصحابة فيستعان بكتب المراسيل، والتراجم والعلل والسؤالات وتواريخ الرجال والجوامع والسنن للتأكد أن هذا لم يحكم بعدم سماعه ممن روى عنه.

- **الطريقة الرابعة:** اختلاف بلد الراويين، فافتراق بلد الراويين ولا رحلة لأحدهما لبلد الآخر قرينة على عدم التلاقي، ولذا تتبَّع النقاد سير الرواة ورحلاتهم ومكان سماع الراوي ممن روى عنه إذا لم يكن من أهل بلده ولم يرحل أحدهما إلى الآخر، أو كانت رحلة أحدهما لبلد الآخر غير مشهورة[١] ويستعان على ذلك بكتب الطبقات والتواريخ القديمة.[٢]
- **الطريقة الخامسة:** إدخال واسطة بين الراوي وبين من عاصره ولم يثبت أن بينه وبين من روى عنه لقاء، عدها العلماء قرينه قوية على عدم السماع منه[٣].
- **الطريقة السادسة:** كثرة إرسال الراوي، فهي قرينه مرجحة أنه لم يسمع ممن روى عنه، ويلحق بذلك ما إذا كان الراوي من أهل بلد عرف أهله بكثرة الإرسال كأهل الشام[٤].

---

(١) الاتصال والانقطاع، ص٨٠.

(٢) تحرير علوم الحديث، ج:٢، ص٩١٣-٩١٩

(٣) شرح علل الترمذي، ج:٢، ص٥٩٣، ج:٢، ص٥٩٥، ويتشابه هنا النوع من التدليس والمزيد في متصل الأسانيد؛ ففي المزيد تكون صيغة الأداء صريحة في السماع بين الراويين في الإسناد الخالي عن الراوي الزائد بخلاف المدلس حيث يكون الإسناد الخالي من الراوي الزائد مستعملا فيه صيغة عن أو قال أو نحوها، حصة عبد العزيز الصغير، الحديث المرسل بين القبول والرد، (المملكة العربية السعودية: دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع- دار ابن حزم، ٢٠٠٠)، ط١، ج:١، ص٢٢٢

(٤) العلل ومعرفة الرجال، ج:٣، ص٤١٥

- **الطريقة السابعة**: الرواية عن شخص أحاديث كثيرة ولا يذكر في واحد منها سماعا صريحا أو ما يدل عليه[١].

فهذه القرائن استدل بها أئمة النقد في ترجيح سماع الراوي أو نفيه.

ومن الأهمية الوقوف على كلام الأئمة النقاد في وصف الراوي بالتدليس، والتثبت فيما ينقل عنهم، فهذه المسألة وغيرها من مسائل العلل:

- أحكام الأئمة النقاد مبنية على غلبة الظن فمهما غلب على ظن الناقد أنه الراجح حكم به وبالعكس، وإنما تحصل ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق.[٢]
- لا يشترط ورود كلمة تدليس في كلام الناقد للحكم على علة إدراك السماع، بل كل كلمة يفهم منها ارتكاب الراوي للتدليس قد تكون إشارة إلى ذلك.
- ليس كل من رُمِيَ بالتدليس ثبت عليه ذلك، وأحيانا يكون رَمْيُ الراوي بالتدليس ظاهرا، لكن ارتكابه له يكون نادرا أو عند الضرورة بحيث لا يوصف به.

(١) المراسيل، ص٢٤٢

(٢) جامع التحصيل،ص:١٣٢، ونزهة النظر، ص:٤٥، فتح المغيث للسخاوي، ج ٣، ص٨٨

المبحث الرابع: الدراسة التطبيقية (نماذج من الرواة أعل العلماء روايتهم لإدراك السماع)

- قرينة (عاصره ولم يسمع منه):

ما رواه يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله: « مطل الغني ظلم، وإذا أحلت على مَلِئٍ فاتبعه ولا تبع بيعتين في بيعة»[١] فيونس بن عبيد أدرك نافعًا وعاصره حتى عد فيمن سمع منه، لكن بعض أئمة النقد أعلوا روايته عن نافع بعدم السماع وممن نص على ذلك: ابن معين بقوله: يونس بن عبيد لم يسمع منه شيئا[٢]، إنما روى عنه مراسيل، ولكنه روى عن ابن نافع، وبمثل قوله قال الإمام أحمد[٣] والبخاري[٤] وابن أبي حاتم[٥].

وما رواه قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس «أنه رأى النبي ﷺ نام وهو ساجد حتى غط أو نفخ ثم قام يصلي فقلت يا رسول الله إنك قد نمت قال إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعا فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله».[٦] قال الترمذي في العلل:[٧] سألت محمداً بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: لا شيء. رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، عن ابن عباس قوله. ولم يذكر فيه: (أبا العالية)، ولا أعرف لأبي خالد سماعا من قتادة، وأبو خالد صدوق، لكنه يهم في الشيء) أهـ.

- قرينة (زيادة واسطة بين الراويين):

قال الترمذي: حدثنا ابن أبي عمر. حدثنا سفيان. حدثنا الزهري قال مرة: قبيصة،

(١) السنن الكبرى للبيهقي- كتاب الحوالة- باب من أحيل على ملئ؛ ج:٦، ص١١٧، ح١١٣٩٠.

(٢) المراسيل، ص٩٢٩.

(٣) العلل ومعرفة الرجال، ص ٧٦٢.

(٤) علل الترمذي الكبير، ص٣٤١.

(٥) المراسيل: نص٩٢٩.

(٦) جامع الترمذي، كتاب الطهارة -باب ما جاء في الوضوء من النوم، ج ١، ص١١١، ح ٧٧

(٧) وذكر أبوداود في السنن (ج ٢، ص٥٢) قال شعبة: إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث «حديث يونس بن متَّى، وحديث ابن عمر في «الصلاة»، وحديث: «القضاة ثلاثة»، وحديث ابن عباس «حدثني رجال مرضيون منهم عمر، وأرضاهم عندي عمر».

وقال مرة: رجل عن قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدة أم الأم أو أم الأب إلى أبي بكر... قال سفيان: وزادني فيه معمر عن الزهري ولم أحفظه عن الزهري، ولكن حفظته من معمر: أن عمر قال: «إن اجتمعتما فهو لكما وأيتكما انفردت به فهو لها.»[١]

سمع سفيان بن عيينة هذا الحديث مرتين من الزهري: زاد مرة رجلا في الإسناد فأعلت زيادة الرجل رواية الانقطاع، وهو ما رواه مالك[٢] عن الزهري عن عثمان بن إسحاق بن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب، فبين مالك الواسطة، وأن الزهري لم يسمعه من قبيصة، وقد أعله النسائي[٣] والترمذي[٤] والدارقطني[٥] ورجحوا رواية مالك.

ومن ذلك ما رواه هشام بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أطيب رسول الله ﷺ لحله ولحرمه بأطيب ما أجد[٦] .فقد ذكر مسلم رحمه الله [٧]أن هذا الحديث رواه أيوب السختياني، وابن المبارك، وجماعة عن هشام بن عروة عن أبيه وآخرون عن عائشة رضي الله عنها وعنهم، ورواه الـليث بن سعد وآخرون عن هشام بن عروة قال: أخبرني عثمان بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها وعنهم عن النبي ﷺ.

وسماع هشام بن عروة من أبيه كثير جداً، وهشام لم يشتهر بالتدليس، فلما ورد هذا الحديث بواسطة عثمان بن عروة حكم على الطريق الأول بالإرسال، كما قرر ذلك الحافظ

---

(١) جامع الترمذي-كتاب الفرائض-باب ما جاء في ميراث الجدة، ج٤، ص٣٦٥-٣٦٦، ح ٢١٠٠.

(٢) مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، (أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان، ١٤٢٥هـ)، ط١، ج:٣، ص٧٣٢، ح٤٨٨.

(٣) السنن الكبرى للنسائي-كتاب الفرائض -باب ذكر اسم الرجل الذي أدخل الزهري بينه وبين قبيصة بن ذؤيب، ج:٤، ص٧٥، ح٦٣٤٦

(٤) جامع الترمذي، ج:٤، ص٣٦٦، ح٢١٠١ وقال أبو عيسى: وهذا أحسن وهو أصح من حديث ابن عيينة.

(٥) العلل، ١/٢٤٨-٢٤٩ (٤٦).

(٦) بهذا اللفظ في مقدمة مسلم: (١/٢٥).
والحديث مخرج بألفاظ متقاربة من حديث هشام عن عثمان عن أبيه عن عائشة في: صحيح البخاري- كتاب اللباس- باب ما يستحب من الطيب،ج٧،ص٦١ من طريق وهيب . صحيح مسلم: كتاب الحج- باب الطيب للمحرم عند الإحرام،ج٤،ص١٠ من طريق أبي أسامة .

(٧) مقدمة صحيحه،ج١،ص٢٥

العلائي[١]، وذكر أن هذا هو ظاهر كلام الإمام مسلم - رحمه الله وقد جزم الدار قطني فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر بذلك فقال: لم يسمعه هشام عن أبيه، وإنما سمعه من أخيه عن أبيه).[٢]

- قرينة (عدم الإدراك):

ما رواه أبو داود قال: حدثنا زهير حدثنا وكيع حدثنا جعفر بن برقان عن شداد مولى عياض بن عامر عن بلال أن رسول الله -ﷺ - قال: «لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا» ومد يديه عرضًا، قال «أبو داود: شداد مولى عياض لم يدرك بلالا.»[٣]

ومنها ما ذكره ابن رجب في شرح علل الترمذي قال: «روى زهير بن معاوية عن واصل بن حبان، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ عدة أحاديث منها «حديث الكمأة»[٤] «وحديث الحبة السوداء[٥]» و«حديث عرضت على الجنة»[٦]. قال أحمد وأبو داود: انقلب على زهير اسم صالح بن حيان، فقال واصل ابن حبان، يعني إنما يروي عن صالح بن حيان فسماه واصلا. وقال ابن معين: سمع منهما معا فجعلهما واحدا، وسماه واصل ابن حبان، قال أبو حاتم زهير مع إتقانه أخطأ في هذا ولم يسمع من واصل بن حبان ولم يدركه، إنما سمع من صالح بن حيان».[٧]

---

(١) جامع التحصيل، ص:١١١، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠

(٢) فتح الباري،ج ١٠، ص: ٣٧٠، وفيه قول عثمان: «ما يروي هشام هذا الحديث إلا عني».

(٣) سنن أبي داود-كتاب الصلاة-باب في الأذان قبل دخول الوقت، ج:١، ص١٤٧، ح٥٣٤، وانظر ترجمته في تهذيب الكمال، ج:٨، ص٣٠٠، ت٢٦٩٤، والميزان للذهبي، ج:٣، ص٣٦٦، ت٣٢٨٥.

(٤) صحيح البخاري -كتاب الطب-باب المن شفاء للعين،ج ٥، ص٢١٥٩،ح رقم ٥٧٠٨، وصحيح مسلم -كتاب الأشربة -باب فضل الكمأة ومداواة العين بها، ج ٣، ص ١٦١٩،ح رقم ٢٠٤٩

(٥) صحيح البخاري -كتاب الطب -باب الحبة السوداء،ج ١٠،ص ١٥٠،ح رقم ٥٦٨٨، وصحيح مسلم -كتاب السلام -باب التداوي بالحبة السوداء،ج ٨، ص٣٣٣٧، ح رقم ٥٦٦٠

(٦) صحيح مسلم -كتاب الفضائل -باب توقيره وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه أو لا يتعلق به تكليف وما لا يقع ونحو ذلك، ج ٤، ص ١٨٣١، ح رقم ٦١١٩

(٧) ابن رجب، شرح علل الترمذي،ج ١، ص ٤٨،فواصل بن حبان الأسدي ت١٢٩هـ، وصالح بن حيان القرشي ت١٤٠هـ.

الخاتمة

مسألة إدراك السماع من مسائل علم العلل الدقيقة التي أولاها أئمة النقد اهتماما خاصا وهي دائرة على غلبة الظن، فالمرجّحات التي يرجّح بها أئمة النقد سماع الراوي من عدمه لا تطرد في كل حديث، فكل حديث له قرائنه التي تحتف به، ولكل حديث نقد خاص، وصيغ الأداء المحتملة للسماع تلقي الضوء على العلة، وتبين ما يكمن في الرواية من إعلال بالانقطاع وعدم الاتصال.

النتائج:

١ - رغم التصريح بالسماع، ورغم المعاصرة الأكيدة بين الراوي والمروي عنه،وسلامة الراوي من التدليس،رغم كل هذا قد يكشف النقاد من أهل صنعة العلل أن الإسناد منقطع، ولا حقيقة لهذا السماع.

٢ - إن الاعتبار عند النقاد هو اللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة،فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحا كان حديث بعضهم عن بعض أبدا بأي لفظ ورد محمولا على الاتصال حتى يتبين فيه علة الانقطاع .

٣ - علة إدراك السماع لها صورتان:

الصورة الأولى: رواية الراوي عمن لم يعاصره ولم يدركه إذا أوهمت روايته بالاتصال.

الصورة الثانية: رواية الراوي عمن عاصره،لكنه لم يدرك بالسن بحيث يتحمل عنه، إما لأنه ولد بعد وفاة الشيخ أو ولد قبل وفاته بسنوات يسيرة .

٤ - القرائن التي استدل بها النقاد على علة (إدراك السماع) والتي تمنع من الحكم بثبوت السماع هي:

ترجمة الراويين، نص الراوي نفسه،تنصيص الناقد العارف، عدم إمكان اللقاء بين الراويين، ذكر الوسائط بين راويين لم يثبت التقاؤهما، كثرة إرسال الراوي،الرواية عن شخص أحاديث كثيرة ولا يذكر في واحد منها سماعا صريحا أو ما يدل عليه.

٥- علة إدراك السماع علة كاشفة لحال الرواة ممن تقبل رواياته منهم وممن لا تقبل، وبيان غلط من غلط من الثقات الذين تقبل رواياتهم.

٦- علة (إدراك السماع) من الأسباب القادحة في الحديث - بغض النظر عمن وقع منه- مخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف مانعة من العمل به.

٧- درجات انقطاع الروايات بسبب علة إدراك السماع ليست على درجة واحدة من الضعف، فرواية من أدرك ليس كمن لم يدرك، وكذلك رواية من أدرك ولا يمكن سماعه ليست كمن أدرك وأمكن سماعه لكن لم يثبت سماعه.

التوصيات:

- جمع صيغ الأداء الدالة على (السماع الصريح)و(غير الصريح) والنظر فيها مجتمعة ومعرفة مراتب رواتها .

المراجع

الأصبحي، مالك بن أنس. (١٤٢٥هـ). *الموطأ* (مُـحَمَّد مصطفى الأعظمي، تحقيق). مؤسسة زايد بن سلطان.

البخاري، عبد الله بن مُـحَمَّد. (١٤٢٠هـ). *مرويات أبي عبيدة بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه جمعًا ودراسةً وتخريجًا وتعليقًا* [رسالة ماجستير، جامعة أم القرى]. مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

البيهقي، أحمد بن الحسين. (١٩٩٤). *السنن الكبرى* (مُـحَمَّد عبد القادر عطا، تحقيق). دار الكتب العلمية.

الترمذي، مُـحَمَّد بن عيسى. (د.ت). *الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي* (أحمد مُـحَمَّد شاكر، تحقيق). دار الكتب العلمية.

الترمذي، محمد بن عيسى. (١٩٨٩). *علل الترمذي الكبير* (صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، تحقيق). عالم الكتب.

الجديع، عبد الله بن يوسف. . (٢٠٠٣). *تحرير علوم الحديث*. مؤسسة الريان للطباعة والنشر.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (١٢٧١هـ). *الجرح والتعديل* (عبد الرحمن المعلمي، تحقيق). طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (١٣٩٧هـ). *المراسيل* (شكر الله نعمة الله قوجاني، تحقيق). مؤسسة الرسالة.

الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله. (١٩٨٩). *معرفة علوم الحديث* (سعيد مُـحَمَّد اللحام، تحقيق). منشورات دار مكتبة الهلال.

ابن حبان، محمد بن حبان. (٢٠٠٠). *المجروحين من المحدثين* (حمدين السلفي). دار الصميعي.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤٠٥هـ). *تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس* (عبد الغفار البنداري، مُـحَمَّد أحمد، تحقيق). دار الكتب العلمية.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤١٥هـ). *إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة* (زهير الناصر وآخرين، تحقيق). نشر مركز خدمة السنة بالجامعة الإسلامية.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (١٤٠٣هـ). *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع* (محمود الطحان، تحقيق). نشر مكتبة المعارف.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (د.ت). *الكفاية في علم الرواية*. نشر المكتبة العلمية.

الدارقطني، علي بن عمر. (١٤٠٥هـ). *العلل الواردة في الأحاديث النبوية* (محفوظ الرحمن زين الدين، تحقيق). دار طيبة. (وتكملته المجلدات (١٢-١٥) بتحقيق مُـحَمَّد بن صالح الدباسي).

أبو داود السجستاني، سليمان بن الاشعث. (د.ت). *سنن أبي داود* (مُـحَمَّد محي الدين عبد الحميد، تحقيق). المكتبة العصرية.

الذهبي، محمد بن أحمد. (١٩٩٥). *ميزان الاعتدال في نقد الرجال ويليه ذيل ميزان الاعتدال للحافظ العراقي* (على مُـحَمَّد معوَّض، عادل أحمد عبد الموجود، تحقيق). دار الكتب العلمية.

ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد. (١٤٠٧هـ). *شرح علل الترمذي* (همام عبد الرحيم، تحقيق). نشر مكتبة المنار.

سلامة، مُـحَمَّد خلف. (٢٠٠٧). *لسان الـمُحَدِّثين*. (مصدر الكتاب ملفات وورد نشرها المؤلف في ملتقى أهل الحديث) الموسوعة الشاملة.

الشيباني، أحمد بن حنبل. (١٤٠٨هـ). *العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله* (وصي الله عباس، تحقيق). نشر الدار السلفية.

الشيباني، أحمد بن حنبل. (١٤٠٨هـ). *العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي رواية ابنه عبد الله* (وصي الله عباس، تحقيق). نشر الدار السلفية.

الصّغير، حصة عبد العزيز. (٢٠٠٠). *الحديث المرسل بين القَبُول والرد*. دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، ودار ابن حزم.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. (١٩٨٤). معرفة أنواع علوم الحديث ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح (نور الدين عتر، تحقيق) (ط.٣) دار الفكر.

الصنعاني، مُـحَمَّد بن إسماعيل. (١٣٦٦هـ). *توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الانظار* (مُـحَمَّد محي الدين عبد الحميد، تحقيق). مكتبة الخانجي.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (د.ت). *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد* (جماعة من المحقّقين، تحقيق). نشر وزارة الأوقاف بالمغرب.

عتر، نور الدين. (١٤٠١هـ). *منهج النقد في علوم الحديث*(ط.٣) دار الفكر.

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين. (١٩٨١). *التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح* (عبد الرحمن مُـحَمَّد عثمان، تحقيق). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

العقيلي، محمد بن عمرو. (١٤٠٤هـ). *الضعفاء الكبير* (عبد المعطي قلعجي، محقق). نشر دار الكتب العلمية.

العلائي، خليل بن كيكلدي. (١٩٨٦). *جامع التحصيل في أحكام المراسيل* (حمدي عبد المجيد السلفي، تحقيق) (ط.٢). عالم الكتب.

العوني، حاتم بن عارف. (١٩٩٧). *المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري*. دار الهجرة للنشر والتوزيع.

القشيري النيسابوري، مسلم بن الحجاج. (١٤٠٠هـ). *الصحيح* (مُـحَمَّد فؤاد عبد الباقي، تحقيق). نشر إدارة البحوث.

قيّم، أسعد سالم. (١٤١٥هـ). *علم طبقات المحدثين أهميته، فوائده*. مكتبة الرشد.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (د.ت). *الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث* (أحمد مُـحَمَّد شاكر، تحقيق) (ط.٢). بيروت: دار الكتب العلمية.

اللاحم، إبراهيم بن عبد الله. (٢٠١١). *الاتصال والانقطاع* (ط.٢). مكتبة الرشد.

اللاحم، إبراهيم بن عبد الله. (٢٠١٨). *الجرح والتعديل* (ط.٣) مكتبة الرشد.

المديني، علي بن عبد الله. (١٩٨٠). *علل الحديث ومعرفة الرجال* (عبد المعطي أمين قلعجي، تحقيق). دار الوعي.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن. (١٩٩٤). *تهذيب الكمال في أسماء الرجال وبهامشه نيل الوطر من تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ومستدرك عليه الاكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال* (أحمد على عبيد، وحسن أحمد آغا، تحقيق). هيئة البحوث والدراسات في دار الفكر.

ابن معين، يحيى بن معين. (١٣٩٩هـ). *تاريخ الدوري (ضمن كتاب: يحيى ابن معين وكتابه التاريخ)* (أحمد مُـحَمَّد نور سيف، تحقيق). نشر جامعة أم القرى.

النسائي، أحمد بن شعيب. (١٩٩١). *السنن الكبرى* (عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، تحقيق). دار الكتب العلمية.

النووي، يحيى بن شرف. (د.ت). *صحيح مسلم بشرح النووي*. المطبعة المصرية ومكتبتها.

JOURNAL OF SHARIA AND ISLAMIC STUDIES

A refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Observation of Hearing and its Impact on Ĥadīth's Defects

Dr. Shatha Ahmed Al Abdel Karim

Associate Professor -Department of Exegesis and Ĥadith, Faculty of Sharia and Islamic Studies -Kuwait University

Academic Publication Council

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029-8908

Volume 38 - Issue No. 138

Rabi I 1446 A.H. - September 2024